

البطالة اسبابها وطرق علاجها (العراق انموذجا)

م.د.وسن محمدعلي كاظم م. احلام احمد عيسى

الجامعة المستنصرية / كلية التربية

المستخلص:

البطالة، هي عدم ممارسة الفرد لاي عمل ما سواء كان عمل ذهيبا او عقليا او غير ذلك من الاعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن اسباب شخصية او ارادية او غير ارادية. وهي من الظواهر المعقدة التي يعاني منها العراق ولا سيما بطالة الشباب والتي ينجم عنها انعكاسات خطيرة على الفرد بصورة خاصة وعلى المجتمع العراقي بصورة عامة. اشتملت الدراسة على دراسة مفهوم البطالة وانواعها، ثم التقصي عن اسبابها وطرق علاجها لان البطالة لها تاثيرات جيوليتيكية من ناحية الوضع السياسي والاقتصادي للبلد مما يتطلب البحث عن افضل الاجراءات واسرعها لحل المشكلة التي يتعرض لها البلد من خلال وضع معالجات مقترحة للحد من ظاهرة البطالة بتبني استراتيجية تتسم بالشمولية لبناء الاقتصاد والسياسة وتشخيص مشكلات الشباب وبناء قاعدة معلومات شاملة وقابلة للتطور.

Abstract:

Unemployment is the failure of the individual to exercise any work whether it is a work of gold or mental or other business and whether the non-exercise is the result of personal reasons, or voluntary or non-voluntary. Which is a complex phenomenon in Iraq, especially youth unemployment, which has serious implications for the individual in particular and on Iraqi society in general. The study included studying the concept of unemployment and its types, and then investigating the reasons and methods of treatment because unemployment has geopolitical effects in terms of the political and economic situation of the country, which requires searching for the best and fastest procedures to solve the problem facing the country through the development of treatments proposed to reduce unemployment by adopting a strategy characterized To

comprehensively build economy and politics, diagnose youth problems and build a comprehensive and evolving information base

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من كونه يتناول مشكلة البطالة، والتي تعتبر من المشكلات المستعصية التي يعاني منها العراق وترتبط توقف العمل الذي يمثل الوسيلة والغاية والذي يختلف عن بقية عناصر الانتاج، لان توقف العمل يعني تدهور انتاجيته وقله امكاناته وقدراته فضلا عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية التي تترتب على عدم اتاحة الفرصة لاستثمار طاقاته.

اهداف البحث:

1. تحديد الاسباب التي تقف وراء تفاقم ظاهرة البطالة في العراق.
2. تحديد النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تفشي ظاهرة البطالة.
3. تحديد الالية التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة ظاهرة البطالة.

المبحث الاول: مفهوم البطالة وانواعها:

قبل التعرف على مفهوم البطالة، لابد ان نميز بين مفهوم التشغيل والتشغيل الكامل، اذ ان التشغيل او التوظيف او الاستخدام وفق المعنى الواسع ينطبق على عناصر الانتاج المختلفة الاخرى (رأس المال - الارض - التنظيم) فضلا عن عنصر (العمل) المشارك في العملية الانتاجية ويمكن تعريف التشغيل الكامل "الحالة التي يتساوى فيها عدد العاطلين عن العمل في عدد الوظائف الشاغرة، اي هو الحالة التي يكون فيها العمل متاح لأكبر نسبة من القوى العاملة، والاستخدام او التوظيف او التشغيل الكامل لايقصد به ان (١٠٠%) من القوى العاملة هي في حالة تشغيل بمعنى ان التشغيل الكامل لايعني وجود معدل بطالة مقدارة صفر وانما من الممكن وجود بطالة في حالة التشغيل الكامل ايضا^(١).

كما تعرف البطالة على انها عدم ممارسة الفرد لاي عمل ما سواء كان عمل ذهبيا او عقليا او غير ذلك من الاعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن اسباب شخصية او ارادية او غير ارادية^(٢).

وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلون عن العمل "بانهم الافراد الذين لايعملون اكثر من ساعة في اليوم وفي الوقت نفسه لديهم استعداد للعمل وفي الواقع ان هذا المعيار(الساعة) يختلف من دولة الى اخرى، فقد يستخدم اسبوع كل شهر او يوم في الاسبوع^(٣).

وبينما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العاطل عن العمل "بانه الشخص الذي لايعمل وانما هو جاهز للعمل والذي سعى اثناء الشهر السابق الى العثور على عمل^(٤).

وبذلك يكون الان من الممكن تحديد مفهوم البطالة بانها الحالة التي يكون فيها الافراد ضمن قوة العمل التي تكون بالاعمار من ١٥% فاكثر (قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لايحصلون على عمل يناسبهم من ناحية المؤهلات او يكفيهم من ناحية عدد الساعات والايام) وبذلك فان الفرد العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون:

١. قادراً على العمل من الناحية الجسمانية والعقلية.

٢. راغب في العمل.

٣. لايجد عملاً اطلاقاً.

٤. يجد عملاً لا يناسب مؤهلاته.

٥. يجد عملاً متقطعاً.

والنقاط الثلاث الاولى تصف البطالة الكاملة، اما النقطتين الرابعة والخامسة فتصف البطالة الناقصة، وهما نقيضي التشغيل الكامل والتشغيل الناقص^(٥).

انواع البطالة:

١. البطالة الوظيفية او الطوعية:

وهي البطالة الناجمة عن تغيير الاشخاص لوظائفهم منتقلين في البلد من منطقة الى اخرى، او من قطاع اقتصادي لآخر بحثاً عن ظروف عمل افضل وهذا النمط موجود دائماً هناك على الدوام اشخاص يغيرون وظائفهم وخاصة في العراق بحثاً عن عمل افضل وذات مردود اقتصادي واجتماعي^(٦).

٢. البطالة الاحتكاكية:

ان الطلب على العمل في هذا النوع من البطالة لايتوافق مع غرض العمل والسبب في ذلك يعود اما الى مكان العمل او نوع المهارات، وهذه البطالة قصيرة الامد اذ يقضي العاطلون عن العمل وقت قصير للحصول على عمل جديد وقد تظهر هذه البطالة بسبب التطورات الحاصلة في ظروف العمل وتنتشأ نتيجة صعوبة انتقال العمال بين المشاريع الانتاجية المختلفة في البلد^(٧).

٣. البطالة المقنعة:

وتعرف ايضا بالبطالة المستترة او غير الظاهرة، وتعد (G.robinson) اول من اطلق مصطلح البطالة المقنعة وذلك عام ١٩٣٦ لوصف العمال في البلدان المتقدمة الذين قبلوا بوظائف او اعمال متدنية دون مستواهم الانتاجي المقبول نتيجة لاستغناء ارباب العمل والمنشآت عن خدماتهم والعمال المقصودين هنا الذين ينخفض الناتج الحدي لعمالهم انخفاضاً كبيراً قد يصل الى الصفر^(٨). وهو ما موجود في العراق ولا تعتبر البطالة المقنعة ظاهرة جديدة في الاقتصاد العراقي حيث ارتفعت اعداد العاملين في مختلف دوائر الدولة الى ما يقارب ٢ مليون فرد عام ٢٠٠٨ وفقاً لبيانات وزارة المالية العراقية ويعمل معظم هؤلاء في وظائف ادارية وكتابة منخفضة الانتاجية ولا يساهمون باضافة اي قيمة للعمل في دوائريهم^(٩).

٤. البطالة الهيكلية:

وهي البطالة الناجمة عن عدم التوافق بين فرص العمل وخبرات العاطلين عن العمل اي ان العمل موجود ومتوافر او يمكن توفيره الا ان الباحثين عنه اما لم يعثروا عليه بعد، او انهم لا يتمتعون بالمؤهلات الضرورية لهذا العمل^(١٠).

٥. البطالة الموسمية:

وهي البطالة الحاصلة في موسم معين من السنة دون اخر، اذ ان هناك بعض الاعمال التي لا يمكن العمل بها الا في فصل الصيف، واخرى لا يمكن تأديتها الا في فصل الشتاء، وفي هذه الحالة يبقى العمال في حالة بطالة في الفصول الاخرى من السنة، وهذه الحالة يتم علاجها بإيجاد اعمال تتكامل مع باقي المواسم يظهر النوع في القطاع الزراعي وقطاع السياحة وفي نشاطات النماء ولتشيد وصيد الاسماك.

٦. البطالة الاختيارية:

وهي البطالة التي تحصل بفعل ارتفاع اعانات البطالة، او تعويضات البطالة فاذا كانت التعويضات قريبة من الاجر الحقيقي، فان ذلك يشجع عدد غير قليل من العمال على اختيار البطالة^(١١).

٧. البطالة الدورية:

وهي البطالة الحاصلة بفعل هبوط في مستوى الطلب على العمل، بفعل هبوط او تراجع النشاط الاقتصادي ويظهر هذا النوع في البلدان الصناعية بشدة^(١٢).

المبحث الثاني: اسباب البطالة:

ان التعرف على الاسباب التي تؤدي الى حدوث ظاهرة البطالة يساعد على وضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبطبيعة الحال فان هذه المشاكل هي نتيجة حتمية لاختلال التناسب بين العرض والطلب على القوى العاملة وهنا سنتعرف على الاسباب العامة للبطالة:

١. **التقلبات الموسمية:** تخضع الاعمال لتقلبات موسمية تحدث فيها فتترك اثرها باتجاه الركود في فصول معينة من السنة باتجاه الراج في فصول اخرى ومن هذا يتبين ان التقلبات الموسمية تؤثر في حركة البطالة.

٢. **الدورات الاقتصادية:** ان اضطراب التوازن الاقتصادي ينجم عنه تغير في حركة الاستثمار وخلال مدة الراج الاقتصادي يزداد الطلب على القوى العاملة على العكس من حالة الكساد التي يكون من نتائجها الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة وبالتالي تفشي حالة البطالة بينهم.

٣. **تدهور الكفاية الصناعية للقوى العاملة:** ان سبب قلة استخدام العاملين وهو استعمال المبتكرات والمستحدثات العلمية وبشكل واسع حيث ان التغيرات الفنية الدائمة والطارئة كثيرا ما يؤدي الى ان يفقد بعض العاملين اعمالهم.

٤. **العامل الشخصي ودوره في احداث البطالة:** المقصود بالعامل الشخصي هنا هو مدى استعداد الشخص لمزاولة عمل ما وبالتالي ما يتصف به ذلك الشخص من صفات تجعله مرغوبا في سوق العمل كالاستقامة والاستعداد النفسي والجسدي... الخ ان من اهم مقومات العامل الشخصي هو الرغبة في العمل وما يرتبط بها من شعور بضرورة القيام بالعمل خير قيام^(١٣).

اسباب بطالة الشباب:

ان بطالة الشباب للفئة العمرية (١٥-٢٤) تعد من اخطر انواع البطالة، ولغرض علاجها والحد من اثارها على الشباب العاطلين، فلا بد من التعرف على اسبابها للتمكن من علاجها ضمن أطر اقتصادية سليمة، وعليه فان اسباب بطالة الشباب يمكن توضيحها بجملة اسباب ومن اهمها:

اولا: الاسباب الاقتصادية:

١. عدم قدرة الحكومات السابقة والحالية على صياغة سياسة محددة وفاعلة لمواجهة الضغوط والاختلافات في سوق العمل، مما يتطلب مواجهة المعدلات المرتفعة من القوى العاملة العاطلة ولاسيما الشباب منهم، الامر الذي ادى الى اندفاع اغلب الشباب نحو العمل في القطاع العام مما جعل هذا القطاع يعاني من ارتفاع اعداد العاملين فيه ووقوعهم ضمن اطار البطالة المقنعة.

٢. محدودية فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات من الشباب وذلك بسبب ضعف اغلب المناهج التعليمية وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل الحالي، الامر الذي يجعل من بطالة الخريجين الشباب انعكاسات سلبية على الواقع النفسي للشباب اولا وعلى الواقع الاقتصادي للبلد ثانياً.

٣. الاقتصاد العراقي اقتصادا احادي الجانب يشكل القطاع النفطي حاليا النسبة الاعلى في تركيبية الناتج المحلي الاجمالي، وفي المقابل فان هذا القطاع الحيوي لا يستوعب مستوى ٢% من قوة العمل الحالية.^(١٤)

٤. على الرغم من كل السياسيات التي اعتمدت لغرض تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاداً مركزاً الى اقتصاداً ينتقل تدريجياً نحو اقتصاد السوق الحر لا سيما ما يتعلق بسياسات استقرار سعر الصرف التي ادت الى استقرار الدينار العراقي وتقوية قيمته امام العملات الاجنبية ولاسيما الدولار في نهاية (٢٠٠٦) فضلا عن اصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) في عام (٢٠٠٦) ومن ثم تعديله عام (٢٠١٠)، في مقابل ذلك نجد ان طبيعة الانظمة التعليمية السائدة تفتقر الى مناهج علمية تمكن الشباب من الحصول على المهارات المطلوبة التي يحتاجها القطاع الخاص، مما يجعل هذا القطاع يعاني من ندرة الكفاءات والمهارات الملائمة لاحتياجاته، الامر الذي يوضح ان الذي يجد فرصة عمل في هذا القطاع من الشباب، هم في الاعم الغالب الشباب الذين يمتلكون المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص، لذلك نجد

ان مدى امكانية الشباب في الحصول على فرصة عمل مرتبطة بما يمتلكونه من مهارات فنية ومؤهلات علمية يحتاجها القطاع الخاص^(١٥). وعليه فان الدراسات التاريخية عن البطالة توضح ان معدل البطالة بين الشباب فئة (١٥-٢٤) عادة ما يكون ضعفين الى ثلاث اضعاف نسبتها بين الكبار، غير ان معدل البطالة الكلي ليس هو مصدر القلق الوحيد، بل ان من دواعي القلق هو طول المدة التي تستمر فيها البطالة بين العمالة الشابة، وهو ما يحدث اثناء البحث عن فرصة العمل الاولى، اذ يستغرق البحث عن فرصة عمل في الاقتصاديات المتقدمة مدة عام او اكثر بالنسبة لكل اثنين من اصل عشرة من العاطلين الشباب، وفضلا عن المشكلات قصيرة الاجل التي تجدها البطالة على الشباب، فهي تسبب في اثار معوقة طويلة الاجل، ويطلق الخبراء على التداعيات السلبية طويلة الاجل التي تسببها البطالة المبكرة اسم "اثار الندوب" Scarring effects وكما طالمت مدة التعطيل عن العمل زادت احتمالات استمرار الندوب طويلة الاجل، اذ تصل نسبة الفاقد من دخولهم الممكنة الى (٢٠%) مقارنة بنظرائهم الذين يلتحقون بوظائف في وقت ابكر ويمكن ان يستمر هذا النقص في الدخل لمدة تصل الى عشرين عاماً. وتظهر الاثار السلبية التي ترى بمستوى الدخل مدى الحياة في اوضح صورها عندما تكون البطالة في سن الشباب، لاسيما وقت التخرج من المرحلة الجامعية ومثالها الواضح هو ما يحدث للجيل الذي دخل سوق العمل في اليابان في عقد التسعينات من القرن الماضي الذي يسمى "العقد الضائع" اذ ان اصحاب العمل اليابانيين كانوا يفضلون تعيين حديثي التخرج بدلا ممن وقعوا في اسر البطالة طويلة الاجل^(١٦).

وبذات العقد (العقد الضائع) حل في العراق نتيجة الحصار الخانق الذي تعرض له بعد فرض العقوبات نتيجة دخول الكويت حصلت انتكاسة في نوعية عمل خريجي الجامعات والمعاهد العراقية اذ عزف معظم الخريجين من الدخول الى سوق العمل النظامية نتيجة ضعف الدخول، وقاموا بممارسة أنشطة تهدف الى تحقيق الربح السريع، اذ قام الكثير منهم وخاصة

نوي الاختصاصات الطبية والهندسية الى مغادرة العراق والبحث عن مكان بديل لتبدأ اول ظاهرة هجرة واسعة بين الشباب العراقي (هجرة الكفاءات) والتي اثرت كثيرا فيما بعد على العراق بجوانب مختلفة.

ثانيا: الاسباب السياسية:

تتجسد هذه الاسباب في مدخلات كثيرة ومتباينة ومتقاربة في تأثيراتها من حيث المكان والزمان وتتمثل هذه الاسباب في:^(١٧)

١. انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر من خلال الارتباط بين الجانب الاقتصادي والسياسي للبلد عن طريق استيعاب الشباب المهاجر خارج البلد لاسيما اصحاب الشهادات العلمية.

٢. انعدام الاتفاق الوطني في الراي بشأن اهمية مكافحة الفقر والحد من ظاهرة البطالة بين فئات الشعب.

٣. ضعف المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات المهمة للحد من ظاهرة البطالة.

٤. البيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فعالة (الاطر القانونية، التنظيمية، اليات التنسيق للموارد).

٥. حالات انهيار الاستقرار السياسي الداخلي والحروب الذي لا يشجع على العمل في العراق.

٦. الفساد الموجود بكل قطاعات الاقتصاد العراقي ادت الى تدهور اجتماعي وسياسي وعدم تحقيق جدوى سياسية للحد من البطالة.

٧. حالة الاحباط السياسي التي يعيشها شباب هذا الجيل اذ ان الظروف السياسية على المستويين المحلي والاقليمي تدفع نحو المزيد من الحرية والمشاركة والشفافية الا ان الشباب يرى نفسه امام حالة من الجمود وعدم القدرة على الفاعلية ولا يرى انه بمقدوره المشاركة والتعبير عن رآية وطموحاته حتى في ابسط الامور^(١٨).

٨. حل الجيش العراقي السابق ومجموعة من التشكيلات الحكومية مما ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل اذ ان مجموع هؤلاء الافراد من بين الشباب يتراوح ما بين ٥٠٠ الى مليون فرد^(١٩).

٩. توقف العديد من ورش العمل الصغيرة والمصانع المتوسطة الحجم وذلك بسبب سياسية الدولة الخاطيء تجاه تدفق السلع الاجنبية بدون ضوابط

ويبرز تآثر عامل الامن والاستقرار، باعتباره عاملاً رئيساً وبارزاً في امكانية الحد من الفقر وزيادة التعاون والتباين في مستويات المعيشة. فقد كشف التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ في العراق عن جوانب تدهور امن الانسان العراقي. فقد بين استطلاع الراي الذي بنيت عليه ادلة امن الانسان، ان الامن الاقتصادي والاجتماعي لا يقل اهميته عن الامن السياسي واستقراره في خلق ظاهرة الفقر، اذ ان الوضع القائم حالياً هو محصلة لعقود من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتدهور المتواصل في الامن الانساني لمفهومه الواسع، كما بين التقرير الانعكاس الايجابي للوضع الامني في رفع قيمة دليل التنمية البشرية^(٢٠).

١. فعلى سبيل المثال بلغ (دليل التنمية البشرية) في اقليم كردستان نحو (٠.٦٥٩) مقارنة (٠.٦٣٣%) لبقية محافظات العراق^(٢١).

ويقصد بدليل التنمية البشرية هو مقياس موجز للتنمية البشرية وهو يقيس متوسط الانجاز في بلد من حيث ثلاثة ابعاد اساسية:

١. الحياة المديدة والموفرة بالصحة، مقارنة بالعمر المتوقع عند الولادة.

٢. المعرفة: مقاسة بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

٣. مستوى معيشته مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

ويوضح الجدول (١) معدلات البطالة التي تكون عند اعلى مستوياتها في

عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) على التوالي (٢٨.١%) (٢٦.٢%) وما نتج عنه من تسريح اعداد

كبيرة من الجيش والقوى الامنية الاخرى، فضلا عن تدمير اغلب البنى التحتية للبلاد هذا من جانب ومن جانب اخر فاحداث العنف الطائفي التي حصلت عام ٢٠٠٦ ساهمت في تفاقم معدلات البطالة الا انها انخفضت الى ادنى مستوى لها عام (٢٠٠٨) اذ بلغت (١٥.٣%) بفعل تحسن الوضع الامني فضلا عن ارتفاع موازنة البلد الى (٧٠) مليار دولار^(٢٢) في هذا العام وهذا ادى الى زيادة فرص العمل المتاحة امام العاطلين عن العمل، اما في عام ٢٠١١ فان معدل البطالة بلغ (١٦.٠%) وعليه كلما زادت البطالة فان بطالة الشباب سوف ترتفع لأنها جزء من بطالة البلد.

جدول (١) معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

السنوات	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠١
	٣	٤	٥	٦	٧	٨	١
معدل البطالة	٢٨.١	٢٦.٢	١٨.٠	١٧.٥	١٧.٧	١٥.٣	١٦.٠

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، ارقام مسح التشغيل والبطالة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، ص ٢١٢. والمجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٢٢٤.

المبحث الثالث: الاثار المترتبة على البطالة:

ان للبطالة اثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتطلين عن العمل، حيث ينخفض دخلهم او يصل الى الصفر، وفي هذه الحالة يلجأ المتطلون عن العمل الى انفاق ما سبق ان ادخروه، وانخفاض الدخل او عدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الانفاق ومن ثم يؤثر ذلك على صحة الافراد مما يترتب عليه انخفاض انتاجيتهم في حالة عودتهم الى العمل مرة اخرى من ناحية اخرى سينخفض حجم الادخار بفعل انخفاض الدخل وقد ينتج عن ذلك كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد، وحتما سينجم عن ذلك حصول

تباطئ في معدلات النمو الاقتصادي، مما يعني حصول ارتفاع جديد في معدلات البطالة^(٢٣).

ولا تقتصر اثار البطالة على المتعطلين انفسهم، وانما تمتد لتشمل اقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركات الانتاج والبيع والشراء سينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي، مما يعني في النهاية انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتراجع في عجلة التنمية الاقتصادية اذن يترتب على البطالة اثار متنوعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي اثار سلبية ونذكر منها:

١. نقص الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ما كان يمكن ان ينتجة المتعطلون في لو اشتغلوا وبالتالي فان حجم السلع والخدمات المتوافرة في السوق سيكون اقل في حالة وجود البطالة ويزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة وارتباطاً بذلك سيخسر المجتمع قيمة هذه السلع والخدمات المفترضة.

٢. تعطيل جزء من راس المال المتمثل بالمعدات والآلات وخطوط الانتاج التي كان يشغل بها هؤلاء المتعطلون مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع الامثل من الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي ترتبط البطالة بالاستخدام غير الكفؤ للموارد وهذا يؤدي الى التأثير في النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للافراد^(٢٤).

٣. كلما طالت مدة تعطيل الفرد فقد معها مهارته وموهبته في العمل الذي كان يمارسه وبالتالي نتجه كفاءته الى الانخفاض مع مرور الزمن وهذا يعني ان تشغيله من جديد سيتم بكفاءة ادنى، مما يشير الى ضرورة تدريبه وتأهيله أي ان انفاقاً متزايد عليه سيتم لاعادته الى مستواه السابق قبل تعطيله، مما يشكل هدراً في الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، كان من المفترض الاستفادة منها في اعداد وتأهيل ملاكات جديدة تدخل الى سوق العمل

بدلاً من إعادة انفاقها على الكوادر القديمة لا لزيادة كفاءتها بل لإعادة هذه الكفاءة إلى المستوى السابق.

٤. زيادة نفقات الدولة من خلال زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للمتقاعين، حيث كان يمكن توجيه هذه النفقات إلى مجالات أخرى أكثر فائدة للمجتمع.

٥. البطالة قد تدفع الفرد إلى اتباع أساليب غير مشروعة في الحصول على دخل مما يسهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي بشكل عام من جهة، وما يترتب عليها من ضرورة في زيادة نفقات الدولة لتوفير حماية أكبر للامن الداخلي من جهة أخرى.

٦. ان بطالة المتعلمين أو الخريجين قد تكون لها آثار سياسية خطيرة تدفع بهؤلاء إلى انشاء تجمعات تزعزع الاستقرار السياسي.

٧. للبطالة المقنعة آثار سلبية معروفة، إذ أنها تؤدي إلى تقليل الانتاجية بشكل عام، وتردي كفاءة الاداء بالرغم من الزيادة المطلقة في الانتاج التي تتوقف عن حد معين ثم تبدأ بالتناقض هي الأخرى^(٢٥).

ولذا مر العراق بظروف صعبة استثنائية لم يمر بها أي من دول المنطقة على الاقل ولا زالت هذه الفروق تصيب باثارها القاسية الانسان العراقي. وان ما طرحته من قراءة لواقع مشكلة البطالة في العراق وما تم اقتراحه من معالجات ليس ضروباً من الخيال بل يمكن ان يتحقق بتضافر كل الجهود وتوفر الارادة الحقيقة لتغيير الواقع السيء من خلال التكاتف بين جميع القوى المكونة للبناء العراقي.

المعالجات المقترحة للحد من ظاهرة البطالة:

بعد ان وضحنا اثار البطالة وكيف يكون تأثيرها على اقتصاد البلد ليس فقط على العاطلين وانما على جميع مفاصل المجتمع يصبح من الضروري معالجتها من خلال اتخاذ الخطوات الكفيلة لمعالجة هذه المشكلة مستمدة من واقع الاقتصاد العراقي:

١. توجه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الاساسية وبخاصة في الزراعة والصناعة ومشروعات البنية التحتية والكهرباء والمياه وذلك للتوفير فرص العمل للعاطلين.
٢. تبني استراتيجية تتسم بالشمولية للبناء الاقتصادي غايتها تنويع مصادر الدخل القومي لتحقيق الاستفادة مما يملكه العراق من ثروة نفطية.
٣. وضع خطة متكاملة لتنمية وتطوير الصناعات الثانوية وتخصيص موارد مالية كافية للنهوض بها بغية تهيئتها لاستيعاب العديد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل للدعم.
٤. دعم القطاع الخاص من اجل خلق المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني لجذب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل.
٥. ضرورة تشجيع التوزيع النسبي لعوامل الانتاج والموارد وتحديث النمط او المسار التنموي بحيث يتم بموجب ذلك تبني استراتيجية تنموية كثيفة للاستخدام العصري للعمل وهذا يتطلب تعزيز التشابك والروابط الامامية والخلفية بين الصناعات والقطاعات والانظمة الاقتصادية المختلفة.
٦. تحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لخلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية^(٢٦).
٧. لا بد ان يكون الانفاق الاستثماري موجها نحو البنى والهيكل التحتية وبالشكل الذي يؤمن تشجيع الاستثمارات مستقبلا ومن جانب اخر فان هذا الانفاق اذا كان موجها للبنى التحتية الكثيفة العمل فانه يستوعب حتما المزيد من العاطلين وخير مثال على ذلك بناء المطارات في محافظات الفرات الاوسط التي بدأت تستقطب الكثير من الافراد الراغبين بالعمل والقادرين عليه.

٨. العمل على اعداد مناهج في المؤسسات العلمية والبحثية والاكاديمية والتوافق بين العمل العلمي والبحثي والصناعي وحسب ما تحتاجه سوق العمالة من ملاكات ومتخصصين للاسهام في عملية التنمية الاقتصادية.

٩. الاهتمام بخطة القبول المركزي من خلال التركيز على هدف الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بالاضافة الى ذلك لابد من التركيز ايضا على عملية كفاءة نظام التعليم.

١٠. التنسيق بين وزارات التعليم العالمي والبحث العلمي والتربية والتخطيط والتعاون الانمائي والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية بخصوص خلق حالة من التوازن بين مخرجات التعليم في العراق ومتطلبات سوق العمل.

١١. الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل.

١٢. تهيئة الدعم النقدي وتطوير برامج استصلاح اراضي زراعية جديدة تستوعب اعداد من العاطلين عن العمل من العراق.

١٣. الاهتمام بالطبقات الكادحة ودورها في اعادة البناء والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتاكيد على دور هذه الطبقات في بناء المجتمع العراقي.

المصادر:

١. ج. دورسك: البطالة، مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة: محمد عزيز، د. محمد سالم، منشورات جامع قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٧، ص٤٠.

٢. اسامة السيد عبد السميع مشكلة البطالة في المجتمعات الاسلامية: الالياف الاثار. الحلول. الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص٩.

3. Griffiths and S. wall, Applied Economics 7th Ed, Longman, England, 1997, P.494.

4. Richard Layard, Stephan nickel and Richard Jackman th
unemployment Grisis, oxford university predd Inc.3.

٥. حيدر الفرجي، مشكلة البطالة في العراق، الاسباب والحلول الممكنة، ط١، مركز
الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث، قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٥.

٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، البطالة في منطقة الاسكوا دراسات حالات
مختارة، ج٣، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٨،
نيويورك، ٢٠٠٣.

٧. كاظم جاسم العيساوي، محمد الوادي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي ، دار
المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، ط١، ٢٠٠٠، ١٣٩.

٨. حيدر الفرنجي، مشكلة البطالة في العراق الاسباب والحلول الممكنة، ط١، مركز
الشهيدين الصدرين، ١١-١٢.

٩. عبده، سمير، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس للترجمة والنشر، سوريا،
١٩٨٤، ص١٠.

١٠. صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول ، ٢٠٠٣،
ص٧.

١١. مصطفى سلمان واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للطباعة، ط١، الاردن،
ص٢٥٥.

١٢. برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،
تقرير التنمية الانمائية العربية، ٢٠٠٣، ص٨٩.

١٣. رحيم كاظم حسن، تحليل اقتصادي لاثر بعض المتغيرات الكلية على اداء الاقتصاد
العراقي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٠)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة
بغداد، ٢٠٠٧.

١٤. عبد الرحمن محمد الحسن، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة، جامعة المسيلة، السودان، ٢٠١١، ص ١٥.
١٥. حنان مرسي، التمويل والتنمية، العدد ١، المجلد ٤٩، مارس، ٢٠١٢، ص ١٦.
١٦. وسن كريم عبد الرضا، العلاقات المكانية بين نمو السكان وظاهرة الفقر، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد ٢٠١١، ص ١٨٠.
١٧. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ورقة عن واقع الشباب في العراق لاغراض الخطة الخمسينية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) ٢٠١٣، ص ١٧.
١٨. محمد كريم الحسيني، هل كان قرار حل الجيش صائبا، مقال منشور على النت، موقع الصحافة العراقية.
١٩. عبدالله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤، ص ٥٧.
٢٠. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق، ٢٠٠٧، ص ٥.
٢١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، في العراق، ٢٠٠٩، ص ١٤١.
٢٢. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ارقام مسح التشغيل والبطالة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) والمجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١، في العراق، ص ٢٢٤.
٢٣. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص ٣١.
٢٤. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، البطالة، مركز العراق للدراسات العدد، ٣٠.
٢٥. مجيد مسعود، الحسابات كقاعدة لمعلومات للتخطيط، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٩.
٢٦. نزار سعد الدين العيسي وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاوى، دار الحامد للنصر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.